UNHCR
المفوضية السامية للأمم المتحدة لشؤون اللاجئين

سبل كسب الرزق للاجئين وإدماجهم الاقتصادي

ورقة تصور للاستراتيجية العالمية للأعوام 2019-2023

المشاركة في حشد الدعم وتعزيز بيئة داعمة

حتى يتمكن اللاجئون من الحصول بشكل قانوني وفعلي على عمل لائق (من خلال الحق في العمل أو امتلاك شركة أو الوصول إلى الخدمات المالية أو امتلاك أراض/ممتلكات أو حرية التنقل، على سبيل المثال) .

إقامة شراكات مع الهيئات التي تتمتع بالخبرة في هذا المجال من أجل تسهيل إدماج اللاجئين في البرامج/ الخدمات القائمة.

- **إجراء مشاورات مع مختلف أصحاب المصلحة، مثل:**
  - مقدمو الخدمات المالية وخدمات تطوير الأعمال التجارية
  - القطاع الخاص (الشركات، غرف التجارة، وكالات التوظيف، المؤسسات التجارية)
  - معاهد التدريب (العامة والخاصة)
  - الجهات الفاعلة في المجال الإنمائي
  - المنظمات غير الحكومية
  - الحكومات
  - وكالات الأمم المتحدة
  - المؤسسات الأكاديمية ومؤسسات الأبحاث
- **إجراء دراسة حول المؤسسات لمعرفة ما إذا كان الإدماج ممكناً، مع النظر في:**
  - ما إذا كانت الجهات الفاعلة لديها الخدمات المناسبة للاجئين؛
  - قدرة ومحفزات وتأثير الجهات الفاعلة لإدراج جميع اللاجئين المستهدفين؛
  - خبرة المؤسسات وجودة الأنشطة القائمة على السوق.

© UNHCR/Christian Als

كخيار أخير، يجب تنفيذ الأنشطة لسد الثغرات في الخدمة فقط في حال:

- كان عدد الهيئات المتمتعة بالخبرة الملائمة والقادرة على إدراج اللاجئين محدودة أو لم يكن هناك أي هيئة؛ أو
- كان إشراك أصحاب المصلحة الآخرين غير ممكن أو ما زال غير كاف لتلبية احتياجات اللاجئين.

في حالات التنفيذ، يتعين على العمليات تطبيق **المعايير الدنيا للتعافي الاقتصادي** التي ساهمت في السابق بشكل كبير في تطوير المعايير الدنيا لبرامج كسب العيش.

شجرة القرارات

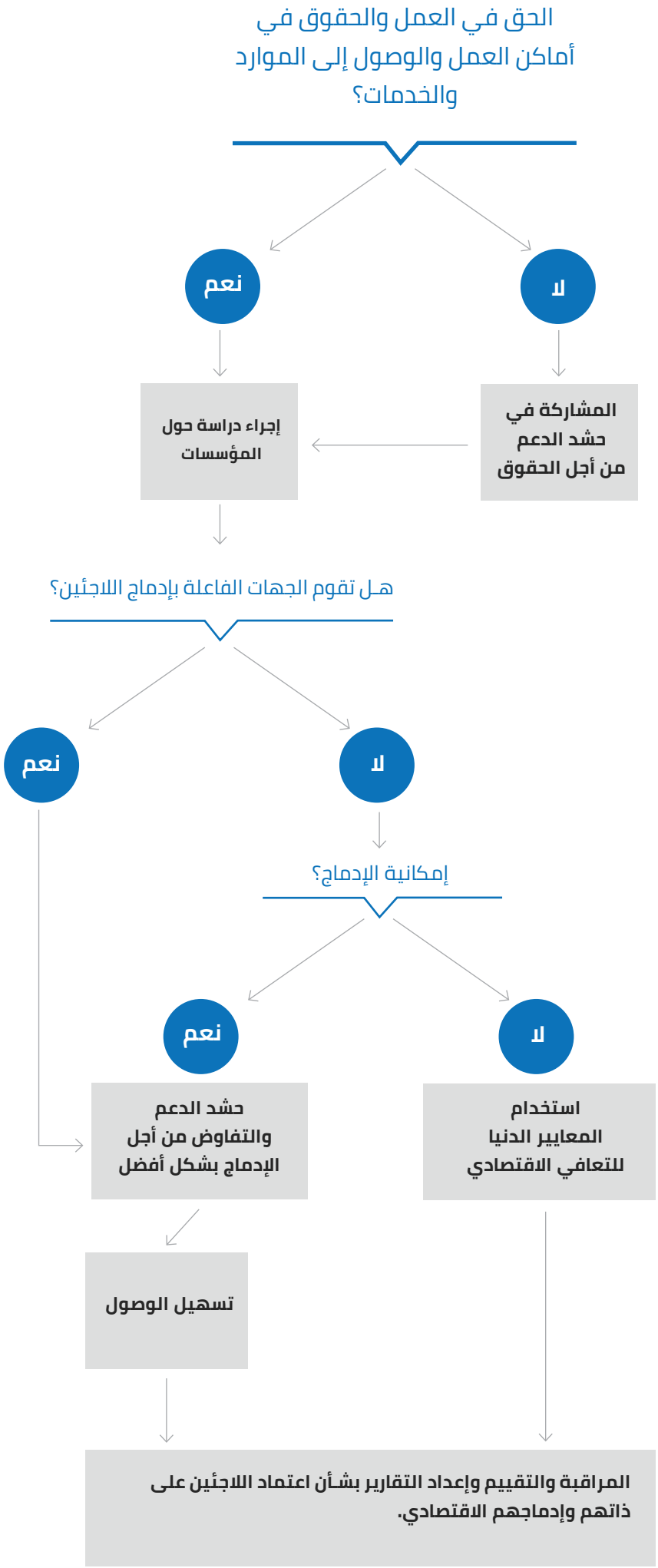

1. الغرض

يدعو إعلان نيويورك بشأن اللاجئين والمهاجرين والميثاق العالمي بشأن اللاجئين التابع له بما في ذلك الإطار الشامل للاستجابة للاجئين إلى تعزيز صمود اللاجئين واعتمادهم على ذاتهم، والحاجة إلى اتباع نهج يشمل المجتمع بكامله والاستفادة منه. واستناداً إلى الدروس المكتسبة من إطلاق الإطار الشامل للاستجابة للاجئين وتطوير الميثاق العالمي بشأن اللاجئين والخبرة المكتسبة داخلياً من خلال المعايير الدنيا لبرامج كسب العيش، توفر ورقة التصور هذه إطاراً لعمليات المفوضية حول نهج برامج كسب العيش والإدماج الاقتصادي للاجئين.

1. الأساس المنطقي: لماذا يتم الإدماج الاقتصادي للاجئين؟

يدعو إعلان نيويورك بشأن اللاجئين والمهاجرين والميثاق العالمي بشأن اللاجئين التابع له بما في ذلك الإطار الشامل للاستجابة للاجئين إلى تعزيز صمود اللاجئين واعتمادهم على ذاتهم، والحاجة إلى اتباع نهج يشمل المجتمع بكامله والاستفادة منه. واستناداً إلى الدروس المكتسبة من إطلاق الإطار الشامل للاستجابة للاجئين وتطوير الميثاق العالمي بشأن اللاجئين والخبرة المكتسبة داخلياً من خلال المعايير الدنيا لبرامج كسب العيش، توفر ورقة التصور هذه إطاراً لعمليات المفوضية حول نهج برامج كسب العيش والإدماج الاقتصادي للاجئين.

امرأة تقف في حقل في موقع غادو للاجئين بالقرب من الحدود الشرقية للكاميرون. يستضيف موقع غادو حوالي 25,000 شخص فروا من العنف الطائفي.

© UNHCR/Xavier Bourgois

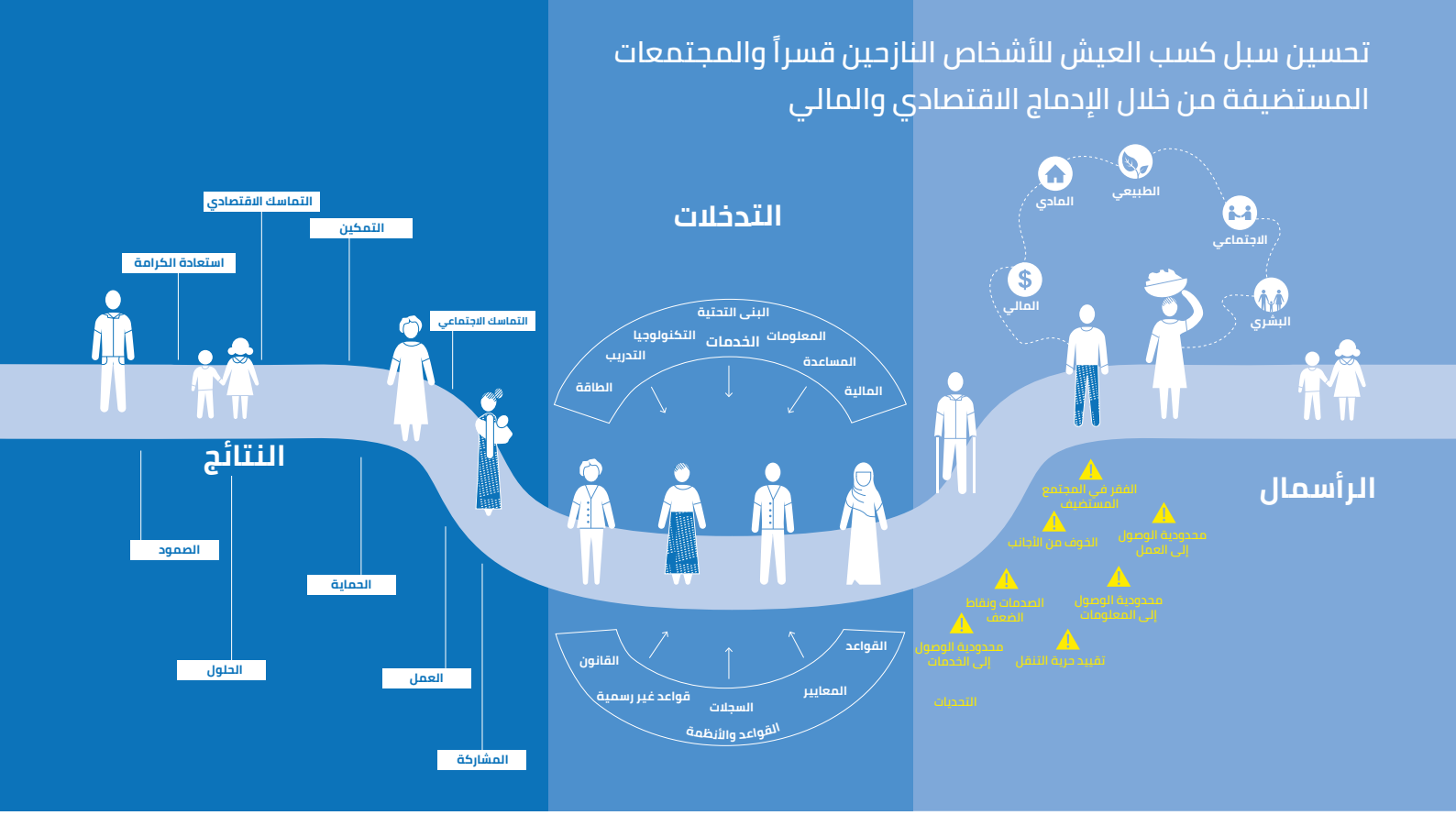

3. الإدماج الاقتصادي والبيئة التمكينية

كما هو ظاهر في الرسم 1 أعلاه, فإن كلاً من النتائج المحققة على صعيد سبل كسب العيش للاجئين وإدماجهم الاقتصادي مدعوم (أو مقيّد) بعدد من المسائل. ولا يعتمد الإدماج في نظام للسوق (مثلاً من خلال العمل المأجور أو العمل الحر) فقط على الوصول إلى مجموعة كبيرة من خدمات الدعم كالتمويل والتدريب والوصول إلى كافة مستويات التعليم وخدمات التدريب والتنسيب الوظيفي, ولكن أيضاً على بيئة تمكينية مؤاتية تخضع لقواعد وأنظمة تحكم الحقوق والأمن. إن فهم نظام السوق والتحديات التي قد يواجهها اللاجئون في الإدماج أساسي لوضع استراتيجيات حول أفضل طريقة لتصميم التدخلات التي تعزز اندماجهم الاقتصادي والمشاركة فيها.

الحق في العمل

كجزء من البيئة التمكينية, يساهم كل من الحق في العمل والحقوق الأخرى ذات الصلة والوصول إلى الموارد والخدمات المناسبة في تسهيل الإدماج الاقتصادي للاجئين. إن الحق في العمل منصوص عليه في المواد 17-19 و24 من اتفاقية عام 1951. كذلك, فإن الحق في العمل وحقوق العمل الأخرى منصوص عليها أيضاً في الصكوك الدولية والإقليمية لحقوق بما في ذلك المادة 23 من الإعلان العالمي لحقوق الإنسان والتوصية رقم 205 لمنظمة العمل الدولية. بالإضافة إلى ذلك, تتضمن المادة 6 من العهد الدولي الخاص بالحقوق الاقتصادية والاجتماعية والثقافية بنداً يلزم الدول قانوناً بحماية حق كل شخص بكسب لقمة عيشه من خلال العمل.

اللاجئة الكونغولية رافن موسولو (في الوسط) تملك وتدير 3 صيدليات في إي سواتيني (المعروفة سابقاً بسوازيلاند) يعمل فيها عدد من المواطنين.

© UNHCR/Tina Ghelli

مع ذلك، لا يُسمح للاجئين بالعمل في حوالي 50% من بلدان اللجوء. وحتى في حال منح الحق القانوني في العمل، إلا أنه غالباً ما يكون هناك عقبات عديدة تعيق الوصول الفعلي إلى سوق العمل. كذلك فإن غياب الحقوق التمكينية ذات الصلة الأخرى (كحرية التحرك وحقوق السكن والأراضي والتعليم والعدالة والملكية) أو عدم الوصول إلى الخدمات ذات الصلة (كالخدمات المالية أو التدريب أو الشهادة أو الحماية الاجتماعية أو العمل وتسجيل الأعمال التجارية) يمكن أن يحول دون تمتع اللاجئين بالحق في العمل بالكامل. وأظهرت دراسات بحثية[1] عديدة وجود عقبات إضافية بما في ذلك المخاوف الاقتصادية والسياسية، وهيكليات سوق العمل في البلدان المستضيفة (كالقدرات والظروف)، والتمييز ورهاب الأجانب، ومحدودية الموارد/المهارات، ورسوم التراخيص المرتفعة، ومواقع اللاجئين وسياقاتهم. تعني هذه العقبات أن عدداً كبيراً من الأشخاص سيلجأون إلى العمل في الاقتصاد غير الرسمي حيث يتعرضون لمخاطر الاستغلال والتمييز والاعتقال والاعتداءات الأخرى. وفي حين أنه في بعض السياقات يواجه أفراد المجتمع المستضيف أيضاً تحديات مماثلة إلا أن اللاجئين هم ضعفاء بشكل خاص نظراً لوضعهم.

الحاجة إلى حشد الدعم

نظراً للتحديات الراهنة، يجب على المفوضية والشركاء حشد الدعم لتوفير بيئة تتيح تمكين الإدماج الاقتصادي وسبل كسب العيش للاجئين وتعزيز حصولهم على العمل اللائق. يجب أن تكون جهود حشد الدعم راسخة في الاستراتيجيات الخاصة بالسياق وأن تستند إلى قاعدة الأدلة لإظهار التأثير الإيجابي الذي يمكن ان يقدمه الإدماج الاقتصادي للاجئين والمجتمعات المستضيفة. إن البيانات والتحاليل التي تركز على إمكانية الإدماج الاقتصادي ضرورية، والمفوضية تقوم بالبحث مع الوكالات التي تتمتع بالخبرة لتحقيق هذه الغاية.

[1] بعض الأمثلة تشمل على سبيل المثال لا الحصر: https://www.knomad.org/publications؛https://ourworld.unu.edu/en/the-contributions-of-refugees-lifting-barriers-to-inclusion؛http://ec.europa.eu/social/main.jsp?catId=1274&langId=en؛https://academic.oup.com/jrs/article/21/2/166/1621262

4. الشراكات ودور المفوضية في الإدماج الاقتصادي

4.1 الشركاء

لا يمكن تحسين سبل كسب العيش وتحقيق الإدماج الاقتصادي من قبل المفوضية وحدها, إذ يتطلب ذلك مشاركة مجموعة كبيرة من أصحاب المصلحة وزيادة القيمة المضافة والتحديد الاستراتيجي لمختلف الجهات الفاعلة. ستختلف الأنواع المحددة للشراكات القائمة (سواء على صعيد التنفيذ أو التشغيل أو نوع مشاركة آخر) بحسب كل سياق وشريك, استناداً إلى عوامل كالخبرة والمحفز والقدرة. ستتيح ترتيبات الجهات الفاعلة على المستويين الدولي والوطني لتنفيذ الميثاق العالمي بشأن اللاجئين فرصة مهمة لإدماج اللاجئين في الأنظمة الاقتصادية وخطط التنمية. وقد يشكل ذلك إحدى أهم المنصات على المستويين الوطني والإقليمي من أجل تعزيز صمود اللاجئين واعتمادهم على ذاتهم بطريقة مفيدة للمجتمعات المستضيفة أيضاً.

في السياقات التي تكون فيها الجهات الفاعلة الأخرى مشاركة أصلاً في تدخلات سبل كسب العيش, لا يجب على المفوضية إنشاء أنظمة موازية في التنفيذ. بدلاً من ذلك, يجب أن تكون أولوية المفوضية الاضطلاع قدر الإمكان بدور التيسير وحشد الدعم, وتمكين أصحاب المصلحة المعنيين ودعوتهم لإدراج اللاجئين في الخدمات/البرامج والمضي قدماً بتنفيذ مخطط الإدماج. قبل تصميم وتنفيذ تدخلات سبل كسب العيش, يتعين على الفرق المتعددة الوظائف في عمليات المفوضية أن تقرر من الناحية الاستراتيجية ما إذا كانت ستخصص ميزانية لسبل كسب العيش وتنفذها, وفي حال الإيجاب, كيف ستكون مشاركة العملية في هذا القطاع استناداً إلى الميزة النسبية مقارنة بخبرات ومحفزات وقدرات المنظمات الأخرى. في حالات عديدة, قد لا تكون المفوضية هي الجهة الأنسب لتمويل أو تنفيذ تدخلات سبل كسب العيش, ولكن قد يكون لديها ميزة نسبية لحشد الشركاء وإتاحة الوصول وتوفير بيانات اجتماعية واقتصادية حول اللاجئين ومعلومات لعزيز حشد الدعم من أجل الإدماج وتحليل السياق ودعم الاستهداف في ما يتعلق بالمهارات الاقتصادية/التشغيلية والخصائص الديمغرافية للاجئين, والوصول إلى السكان المستهدفين والتوثيق واعتبارات الحماية ومراقبة المخاطر والتأثير (بما في ذلك فهم السن ونوع الجنس وديناميكيات التنوع ومعالجتها) والدعم اللوجستي وتعبئة الموارد بين أصحاب المصالح والتنسيق.

نظراً للقيمة المضافة لكل جهة فاعلة, قد تقيم عمليات المفوضية شراكات مع الهيئات التي تتمتع بالخبرات ذات الصلة بما في ذلك تلك المذكورة أدناه من أجل الإدماج الاقتصادي للاجئين. يجب أن تضطلع عمليات المفوضية بالجهود لفهم إمكانية إدماج اللاجئين في الخدمات والبرامج القائمة من خلال التشاور مع كل شريك. تم إنشاء الشراكات على المستوى العالمي ويمكن الاستفادة منها من خلال العمليات وروابط الدعم في الميدان.

- **مقدمو الخدمات المالية** – يمكن لمقدمي الخدمات المالية كمؤسسات التمويل المتناهي الصغر والمصارف ووكالات التنمية والمستثمرين في المجالات ذات التأثير تسهيل الإدماج المالي للاجئين. ولا يجب أن تكون هذه الأنشطة ممولة بالضرورة من قبل المفوضية. بدلاً من ذلك, قد تتمثل القيمة المضافة للمفوضية في حشد الدعم ووضع دراسة الجدوى وتقديم المحفزات المناسبة لتشجيع الإدماج المالي للاجئين. يمكن القيام بذلك من خلال تقاسم البيانات والمساعدة التقنية لتكييف الخدمات وفقاً لاحتياجات اللاجئين ورفع مستوى الوعي وإقامة روابط بين الشركاء وإجراء أبحاث وتقييمات مالية وتسهيل النماذج المبتكرة لتقاسم المخاطر.

- **القطاع الخاص:** يمكن لعمل المفوضية مع القطاع الخاص (بما في ذلك على سبيل المثال لا الحصر الشركات وغرف التجارة وإدارات التوظيف الخاصة وحاضنات الأعمال) أن يزيد فرص العمل المأجور أو الحر للاجئين من خلال جهود حشد الدعم والاستثمارات في تطوير مبادرات توظيف اللاجئين كالشركات التي توفر التدريب وبرامج الإرشاد والتدريب الداخلي والتدريب المهني. كذلك يمكن للتعاون مع القطاع الخاص أن ينشئ روابط ونماذج تجارية مبتكرة مع سلاسل إمداد عالمية للمنتجات التي يصنعها اللاجئون من أجل تعزيز القيمة المشتركة. في النهاية, فإن الشراكة مع الشركات التي لديها منتجات وخدمات ذات صلة يمكن بيعها للاجئين لا تؤدي فقط إلى زيادة وصولهم إلى المنتجات/الخدمات المهمة فحسب, إنما أيضاً إلى توفير فرص عمل مستدامة للاجئين وأفراد المجتمع المستضيف المشاركين في سلسلة القيمة (مثلاً الإنتاج أو المبيعات أو التسويق أو الدعم اللوجستي).

- **الجهات الفاعلة الإنمائية:** غالباً ما تكون الجهات الفاعلة الإنمائية هي الجهة الأفضل لقيادة تدخلات سبل كسب العيش. إن التعاون مع الجهات الفاعلة الإنمائية يمكن ان يساعد في سد الثغرة على الصعيد الإنساني والإنمائي في الاستجابة لاحتياجات النزوح مما يتيح إمكانية أكبر في الوصول إلى الخبرة في المجال الإنمائي والتمويل والموارد, بالإضافة إلى الروابط المعززة مع الحكومات والقطاع الخاص والجهات الفاعلة الأساسية الأخرى. تلعب الجهات الفاعلة الإنمائية دوراً أساسياً في تحفيز نمو الاقتصاد المحلي في البلدان المستضيفة مما يوفر فرصاً أكبر لإدماج اللاجئين في سوق العمل.

- **المنظمات غير الحكومية:** على غرار الجهات الفاعلة الإنمائية, غالباً ما تكون المنظمات غير الحكومية هي الجهة الأفضل لتنفيذ تدخلات سبل كسب العيش القائمة على السوق للاجئين أو إدراجها في الخدمات القائمة.

- **الحكومات:** يمكن أن تساعد إقامة شراكات مع الوزارات المعنية (كالوزارات المعنية بالعمل والتوظيف والتعليم والتدريب المهني والتنمية الاجتماعية والشباب, إلخ.) لإدراج اللاجئين في أنظمة وسياسات وطنية في ضمان توفير سبل كسب عيش مستدامة للاجئين وتحقيق تأثير إيجابي على الاقتصادات المستضيفة. ويمكن للعمل مع الحكومات المحلية أن يساهم في تعزيز السياسات الشاملة للسكن والتوظيف والتعليم وعدم التمييز والوصول إلى الأسواق والأصول الإنتاجية والابتكار ودعم الريادة.

- **وكالات الأمم المتحدة:** إن التنسيق مع الوكالات الشقيقة التي لديها روابط مع برامج كسب العيش (كمنظمة العمل الدولية وبرنامج الأمم المتحدة الإنمائي وبرنامج الأغذية العالمي ومنظمة الأغذية والزراعة مع ولاية كل منها في ما يتعلق ببناء الصمود وتعزيز العمل اللائق والتخفيف من الفقر على نحو مستدام) يمكن أن يساعد في تعبئة الموارد وتوحيد المناهج من أجل الإدماج الاقتصادي للاجئين. يشمل التنسيق أيضاً المشاركة في الفريق المحلي التابع للأمم المتحدة ومجموعات العمل ذات الصلة الأخرى لتحديد كيفية العمل معاً من أجل الإدماج الاقتصادي للاجئين.

- **المؤسسات الأكاديمية ومؤسسات البحث:** إن الأبحاث التي تركز على احتمال الإدماج الاقتصادي للاجئين وتأثيراته الإيجابية يمكن أن تساعد في جهود حشد الدعم. يمكن أن تقيم المفوضية شراكة مع مؤسسات البحث لتوفير البيانات والمساعدة في الإدماج.

المبادرات القائمة على النقد توفر فرصاً لكسب العيش

إن أحد العناصر الأكثر أهمية لإنشاء بيئة تمكينية للإدماج الاقتصادي للاجئين يقع ضمن مسؤولية المفوضية والحكومات المستضيفة ولا سيما الانتقال من توزيع المنتجات والخدمات إلى توفير التدخلات القائمة على النقد[2] بدلاً منها. ويمكن استخدام التدخلات القائمة على النقد في سياقات مختلفة طالما أن هناك سوق ثابت وعامل وطريقة آمنة لتقديم النقد أو القسائم للاجئين. إن المرونة التي توفرها التدخلات القائمة على النقد تضمن كرامة اللاجئين إذ تمنحهم القدرة على تحديد الأولويات واختيار ما يحتاجون إليه وتنشيط الاقتصاد من خلال عمليات الشراء. قد تشمل أنشطة كسب العيش التي يمكن دعمها من خلال النقد المتعدد الأغراض أنواعاً مختلفة من الاستثمارات في الأعمال التجارية والتوظيف كمنح الأعمال التجارية والنقد للتدريب إلخ.

الوصول إلى التعليم يوفر فرصاً لكسب العيش والإدماج الاقتصادي

إن الوصول إلى التعليم الجيد هو الأساس لضمان حصول اللاجئين على المهارات والكفاءات بما في ذلك المهارات التقنية والمهنية للتوظيف والعمل اللائق والمهارات الأكاديمية ومهارات الريادة للاندماج في الاقتصاد. يساعد إدماج اللاجئين في أنظمة التعليم الوطنية والتدريبات التقنية والمهنية وبرامج التعليم العالي في ضمان حصول الأجيال الشابة على مهارات حل المشاكل والمهارات المعرفية الأخرى والمهارات الشخصية والاجتماعية والمدنية والأكاديمية ومهارات الإلمام بالحاسوب والإلمام الرقمي المطلوبة لسوق العمل. ويضمن الاستثمار في وصول اللاجئين إلى التعليم الأولي والثانوي والثالثي حصولهم على مجموعة أكبر من الخيارات وأن يكونوا منافسين ومهمين لأصحاب العمل استناداً إلى كفاءاتهم. يحتاج اللاجئون إلى دعم خاص للانتقال من مرحلة تعليم إلى أخرى نظراً لأن العديد (لا سيما الفتيات) يتركون المدرسة قبل أن يكملوا مرحلة تعليمية أو ينتقلوا إلى التالية. كما أن الأشخاص في سن المراهقة هم أكثر ضعفاً بشكل خاص عندما ينهون التعليم الابتدائي والإعدادي مما يؤدي إلى وجود عدد كبير من الشباب اللاجئين غير المتعلمين بشكل كاف والعاطلين عن العمل جزئياً. تعتمد المفوضية على الشراكات مع الحكومة والقطاع الخاص والجهات الفاعلة الإنمائية والجهات الفاعلة التابعة للأمم المتحدة لضمان إدماج اللاجئين في خططهم وميزانيتهم ومراقبتهم للتعليم.

[2] يجب أن يرتكز تنفيذ أي تدخل قائم على النقد على تقييم معمق للمخاطر. الرجاء الاطلاع على Administrative Instruction on the Financial 15/2017/UNHCR/AI Operational Guidelines for 3/2015/UNHCR/OG g Policy on Cash-Based Interventions 3/2016/UNHCR/ HCP g Procedures for Cash-Based Interventions Cash-Based Interventions in Displacement Settings.

طهاة مطعم "أورينت اكسبيرينس"، وكلهم من اللاجئين والمهاجرين، يستعدون للافتتاح. ولد هذا المطعم في 24 يونيو وهو أول مطعم متعدد الأعراق في كاتانيا، إيطاليا، ويديره لاجئون ومهاجرون بالإضافة إلى رواد أعمال محليين تحت رعاية المفوضية.
© UNHCR/Alessio Mamo

4.2 متى تنفذ المفوضية برامج كسب العيش؟

في بعض الحالات, قد يشمل الدور الأمثل للمفوضية تنفيذ برامج كسب العيش مباشرة أو من خلال الشركاء, بالإضافة إلى التيسير وحشد الدعم. ولتحديد ما إذا كان التنفيذ ضرورياً لسد ثغرة ما, يوصى ببذل جميع الجهود الممكنة للإدماج في الخدمات والبرامج القائمة. وقد يكون التنفيذ ضرورياً عندما تكون الخبرات الإنمائية محدودة أو غير موجودة أو عندما تكون مشاركة أصحاب المصلحة الآخرين غير ممكنة أو ما زالت غير كافية لتلبية احتياجات اللاجئين, أو عندما لا تكون التدخلات القائمة جيدة. في مثل هذه الحالات, قد يتيح التنفيذ مشاركة الجهات الفاعلة الأخرى وتقديمها نماذج الممارسات الفضلى للتعاون مع الجهات الفاعلة الأخرى وتسليمها العمل على المدى الطويل. وبالتالي فإن التنفيذ وحشد الدعم لا يستثنيان بعضهما البعض؛ ويعني ذلك الاستمرار في التنفيذ في حين أن حشد الدعم لتوفير الخبرة ذات الصلة سيكون ضرورياً للاستجابة للاحتياجات الفورية (كتلك المتعلقة بالأمن الغذائي) وتشجيع الإدماج الاقتصادي للاجئين على المدى الطويل.

عندما تضطلع المفوضية بدور تنفيذي إما من خلال التنفيذ المباشر أو من خلال الشركاء, سيكون هناك حاجة لوضع معايير برامجية عالية من أجل تحقيق التأثير المطلوب. ومن أجل ضمان وجود برامج قائمة على السوق وموجهة نحو تحقيق النتائج, يفضل أن تطلع عمليات المفوضية على المعايير الدنيا للتعافي الاقتصادي التي ساهمت بشكل كبير في تطوير المعايير الدنيا لبرامج كسب العيش. توفر المعايير الدنيا للتعافي الاقتصادي التوجيه بشأن ما تبدو عليه البرامج الجيدة وما يجب النظر فيه عند التخطيط للأنشطة. تمثل المعايير الدنيا للتعافي الاقتصادي التوافق بشأن الممارسات الفضلى للتعافي الاقتصادي في حالات الطوارئ وسياقات الأزمات.

معلومات الاتصال والمواد الإضافية

تحل ورقة التصور هذه محل التوجيهات العملياتية للمفوضية UNHCR/OG/2015/4 بشأن المعايير الدنيا لبرامج كسب العيش. وستوفر استراتيجية سبل كسب العيش والإدماج الاقتصادي القادمة للأعوام 2013-2019 تفاصيل إضافية.

لمزيد من المعلومات والدعم, يرجى الاتصال بوحدة سبل كسب العيش والإدماج الاقتصادي على livelihoods@unhcr.org. ستستخلص الوحدة الدروس المكتسبة وتتبادل توصيات هادفة لدعم العمليات في تحديد مشاركتها المثلى في التدخلات. وتنص ورقة التصور هذه على توجيهات وموارد إضافية حول الإدماج الاقتصادي ويمكن الاطلاع عليها على الإنترانت الخاص بالمفوضية.

المعايير الدنيا للتعافي الاقتصادي

الإصدار الثالث

تحدد **المعايير الدنيا للتعافي الاقتصادي** المستوى الأدنى من الأنشطة المطلوبة لدعم التعافي الاقتصادي للأشخاص من الفئات الأشد ضعفاً في أعقاب الأزمات. يقدم دليل المعايير الدنيا للتعافي الاقتصادي أدوات ومناهج تدعم الممارسين وأصحاب المصلحة المتعددي الأطراف والجهات الفاعلة في السوق المحلي والحكومات والجهات المانحة لدعم التعافي الاقتصادي من خلال الاستجابة القائمة على السوق. وتستند المعايير إلى الخبرة المكتسبة للوكالات الإنسانية الرائدة في العالم والممارسين في مجال التنمية الاقتصادية. يمثل الإصدار الثالث والحديث للمعايير الدنيا للتعافي الاقتصادي خبرة أكثر من 90 منظمة و175 متخصصاً تقنياً.

ما هي المعايير؟

تتألف المعايير الدنيا للتعافي الاقتصادي من ست مجموعات من المعايير التي يمكن الاطلاع عليها بالتسلسل أو بشكل منفصل. تحدد **المعايير الأساسية** المناهج والأنشطة التي تساهم في تجنب و/أو التخفيف من الأضرار أكانت مادية او اجتماعية أو اقتصادية أو بيئية أو خلاف ذلك, وتشجيع الحماية بما يتماشى مع المعايير الإنسانية الأساسية. وتوفر معايير **التقييم والتحليل** خريطة لتصميم وتنفيذ وتقاسم نتائج التقييم التي ترتكز عليها استراتيجيات البرامج الفعالة والملائمة للسياق. وتوجه معايير **توزيع الأصول** الممارسين لتطبيق المعرفة المتعلقة بالسوق على توزيع الأصول, ودعم الأنشطة المرتبطة بالتعافي على المدى الطويل والحد من تعطل أنظمة السوق المحلي. تضم المعايير الدنيا للتعافي الاقتصادي أيضاً معايير مصممة لتعزيز سبل كسب العيش وتوسيع نطاق الإدماج المالي ودعم الاعتماد على الذات من خلال **تطوير نظام المؤسسات والسوق, والخدمات المالية, والتوظيف.**

ما هي هيكلية المعايير؟

تتضمن كل مجموعة من المعايير الأنشطة والمؤشرات الرئيسية والمذكرات التوجيهية. وتوفر المعايير الدنيا للتعافي الاقتصادي أيضاً أمثلة عن البرامج الجيدة والسيئة, وهي تظهر لصانعي القرارات ما هي المناهج والتدخلات التي تعتبر ممارسة فضلى مما يتيح لهم تجنب الأخطاء المرتكبة في الاستجابات السابقة. إن المعايير الدنيا للتعافي الاقتصادي ليست إلزامية. يمكن تطبيق المعايير بأي مجموعة يمكن اعتبارها الأفضل وسيكون لها التأثير الأكبر على السياق.

أين يمكنني الاطلاع على المعايير؟

إن المعايير الدنيا للتعافي الاقتصادي متوفرة للتحميل على شبكة الإنترنت أو يمكن شراؤها كدليل مطبوع. يمكنك أيضاً استخدام HSPapp لتحميل المعايير الدنيا للتعافي الاقتصادي ومعايير الشريك على جهازك المحمول.

المعايير الدنيا للتعافي الاقتصادي وشراكة المعايير الإنسانية

إن المعايير الدنيا للتعافي الاقتصادي تابعة لشراكة المعايير الإنسانية التي تهدف لتحسين جودة ومساءلة الإجراءات الإنسانية من خلال زيادة تطبيق المعايير الإنسانية. تتألف الشراكة من ست مبادرات متعلقة بالمعايير تتضمن إلى جانب المعايير الدنيا للتعافي الاقتصادي: معايير Sphere والمعايير الدنيا لحماية الطفل والمعايير والإرشادات الخاصة بالماشية في حالات الطوارئ والمعايير الدنيا الخاصة بالتعليم للشبكة المشتركة لوكالات التعليم في حالات الطوارئ والمعايير الدنيا لتحليل السوق.

المعايير الدنيا للتعافي الاقتصادي:

لمحة عامة

المعايير الأساسية

المعيار 1	المعيار 2	المعيار 3	المعيار 4	المعيار 5
البرامج الإنسانية على اطلاع على السوق	تنسيق الجهود لتحسين الفعالية	تمتع اللاجئين بالمهارات ذات الصلة	عدم إلحاق الضرر	تحديد استراتيجيات التدخل للسكان المستهدفين.

معايير التقييم والتحليل

المعيار 1	المعيار 2	المعيار 3	المعيار 4	المعيار 5	المعيار 6
الإعداد قبل التقييمات	تحديد نطاق التقييم من خلال كيفية استخدام البيانات	إجراءات العمل الميداني شاملة وأخلاقية وموضوعية	التحليل مفيد وذو صلة	استخدام النتائج مباشرة	إجراء المراقبة والتقييم خلال دورة البرنامج

معايير تطوير أنظمة المؤسسات والسوق

المعيار 1	المعيار 2	المعيار 3	المعيار 4	المعيار 5
نشر موظفين معنيين بأنظمة السوق فوراً بعد الأزمة.	تطبيق تحليلات نظام السوق في وقت مبكر والتكيف دائماً	كن قابلاً للتكيف ومدركاً للمخاطر	العمل مع الجهات الفاعلة في السوق واستخدام مناهج التيسير	دعم استمرار ونمو أنظمة المؤسسات والسوق

معايير توزيع الأصول

المعيار 1	المعيار 2	المعيار 3	المعيار 4	المعيار 5
استجابة برامج الأصول للاحتياجات المحددة	تحفيز برامج الأصول للانتعاش دون إضعاف الأسواق المحلية	حماية الأصول الإنتاجية	العدل والشفافية في استبدال الأصول	مساهمة الأصول في توسيع وتنويع سبل كسب العيش

معايير الخدمات المالية

المعيار 1	المعيار 2	المعيار 3	المعيار 4	المعيار 5
فهم الطلب على الخدمات المالية	دعم الإمداد المحلي للخدمات المالية	استخدام مزودي الخدمات المالية الرسمية للتحويلات النقدية	فهم القواعد المحلية والمعايير ووظائف الدعم	اتباع أنظمة حماية المستهلك

معايير التوظيف

المعيار 1	المعيار 2	المعيار 3
تشجيع العمل اللائق	أن تكون التدخلات قائمة سوق العمل	دعم استدامة العمل